

## خصوصية الإطار الرقابي والإشرافي على الصناعة المالية الإسلامية(\*)

سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي

الرئيس التنفيذي

هيئة الأوراق المالية والسلع

من الأمور التي تسترعي انتباه العديد من الخبراء والمتخصصين في الآونة الأخيرة الدور المحوري الذي يلعبه التنظيم المالي في صناعة سريعة النمو والتطور بشكل وواعد مثل التمويل الإسلامي. ومن هذا المنطلق سوف يتناول مقالتي في عجلة اليوم أربعة محاور رئيسة تمثل صلب هذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

- أهمية الإطار الرقابي والإشرافي في عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- مدى وجود فروق في الرقابة والإشراف بين العمل المالي والمصرفي التقليدي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- مدى إيجابية الدور الذي تؤديه البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- الأولويات التي تحتاجها المؤسسات المالية الإسلامية في نطاق عمل البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية.

بشكل عام فإن يتجاوز عدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة 200 مؤسسة مالية إسلامية منتشرة في 48 دولة حول العالم. وتتجاوز مجموع أصولها أكثر من 200 مليار دولار وتتراوح نسبة النمو السنوي بين 12 إلى 15%.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد اختلافات كثيرة في الأنظمة التنظيمية التي تحكم أعمال المؤسسات المالية الإسلامية في دول العالم. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن تنظيم التمويل الإسلامي أصبح يمثل أحد مجالات التعاون الدولي المتزايد.

(\*) من واقع مشاركة في فعاليات AOOFI on Regulating Islamic Finance Industry، أبريل 2017

وفي هذا السياق نلاحظ أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) قد قامت بنشر معايير كثيرة تتطرق لمسائل: المحاسبة والتدقيق، والحوكمة، وقواعد السلوك المهنية، ومعايير الشريعة. كذلك فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) قد قام بنشر "المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)"

لقد أضحت هذه المبادئ أداة قياسية لتوجيه المنظمين والمشرفين على تطوير نظمهم وممارساتهم التنظيمية. كما أصبحت تشكل أساساً ومقياساً لتقييم قوة وفعالية التنظيم والإشراف من قبل السلطات التنظيمية والإشرافية نفسها أو من قبل الأطراف الخارجية مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

وبالنظر إلى أن هذه المبادئ أخذت بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية، واستكمال المعايير الدولية القائمة، والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.. فإنه من المتوقع أن تستخدم هذه المبادئ من قبل البنوك الإسلامية كمعيار لتقييم جودة أنظمتها الرقابية والإشرافية لتحقيق مستوى أساسي من اللوائح والممارسات السليمة للتمويل الإسلامي.

وعلى الرغم من ذلك فإن عملية تطبيق هذه المعايير ليست موحدة أو متطابقة على مستوى الدول المختلفة؛ إذ تشير دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن المعايير التي وضعتها كل من AAOIFI و IFSB تطبق في عدد محدود من البلدان. ومن بين البلدان الـ 29 التي شملتها الدراسة، لم تطبق سوى 8 دول معايير المحاسبة الصادرة عن AAOIFI، في حين أن معايير IFSB بشأن إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لم تطبقها إلا 6 دول فقط. وكنتيجة لذلك فإن عدم وجود اتساق في تطبيق معايير AAOIFI ومعايير IFSB عالمياً، أتاح مجالاً لإيجاد ما يعرف بالمراجعة التنظيمية (regulatory arbitrage).

**ويثور هنا تساؤل عن ماهية القضايا الرئيسية** التي يجب التركيز عليها لتحديد التنظيم المطلوب في الأسواق المالية الإسلامية واختلافها عن تنظيم الأسواق التقليدية وعلى وجه الخصوص مايلي:

- فهم المخاطر الفريدة من نوعها التي تشكل تحديات قانونية وتنظيمية، ومدى اختلافها عن المخاطر في الأسواق التقليدية.
- الطبيعة الفريدة للمؤسسات المالية والعلاقات بينها وبين المشاركين الرئيسيين.
- طبيعة المعايير الاحترازية التي يجب تطويرها.
- المناهج المختلفة الممكنة لكفاية رأس المال، متطلبات الترخيص، سلوكيات العمل، والاعتماد على معايير انضباط السوق.

وكما هو الحال في مبادئ التنظيم المالي في الأسواق المالية التقليدية، فإن **وظيفة الإشراف على الأسواق المالية الإسلامية** - مع اختلاف المناهج المتاحة - يجب أن تستوفي معايير معينة تتضمن: استقلالية الهيئة الإشرافية، ووجود الصلاحيات والموارد الكافية والملائمة، وتوفير إطار قانوني وهيكلي حوكمة سليم، وممارسات مسائلة قوية، وتبني إجراءات رقابية وتنفيذية واضحة ومتناسقة، وإجراءات ترخيص وفحص مخصصة للقطاع المالي الإسلامي، ونظام شامل لقطاعات عدة يغطي أنشطة المصارف والتأمين والأوراق المالية، وتطوير مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

**كما يتعين التأكد مما إذا كانت أهداف تنظيم قطاع السوق المالي الإسلامي** مناظرة وتخطب الأهداف التنظيمية للأسواق المالية التقليدية من حيث: حماية المستثمر، والحفاظ على نزاهة السوق، والعدالة، والكفاءة، والشفافية، والحد من المخاطر النظامية، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

كما ينبغي معرفة مدى نطاق **وحجم التنظيم المطلوب**؛ إذ أن قطاع السوق المالي الإسلامي لا يزال في مرحلة نمو وتطور ويجب أن يراعي ذلك، والسماح لمساحة للابتكار والمنافسة.

كذلك ينبغي مراعاة الدور الهام الذي تقوم به **هيئات الرقابة الشرعية داخل المؤسسات المالية** ودور **المدققين الخارجيين** في تعزيز معايير الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

وهل **يوصى بإنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة** أخذاً في الاعتبار الاختلافات في تفسير الشريعة الإسلامية؟ فقد يكون لوجود هيئة تشريعية مركزية انعكاسات إيجابية مثل ضمان اتباع نهج متناسق، علماً بأن أن عدداً متزايداً من الدول (البحرين وإندونيسيا وماليزيا والمغرب ونيجيريا وعمان وباكستان والسودان وغيرها) تسير في هذا الاتجاه.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري التركيز على أهمية تعزيز الممارسات السليمة في إدارة المخاطر في القطاع المالي الإسلامي من خلال البحوث والدراسات، والمواد التدريبية والمساعدة الفنية والتعاون المستمر بين الجهات المعنية المختلفة الخاصة والعامة.

وبشكل عام فإنه من المهم التنويه إلى أبرز التحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية في هذا الصدد، وفي مقدمتها: مواكبة تطور المعايير في البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك ملاحقة التطور السريع المستمر في القطاع نفسه كالنماذج والهيكل الجديدة والتي يتم اختبارها في السوق، فضلاً عن أن الصناعة بأكملها تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في كيفية تحقيق الحوكمة الشرعية مع نموها.

### تجربة دولة الإمارات

ولعله من الضروري قبل أن أختتم أن أعرض، ولو بشكل مختصر، لتجربة دولة الإمارات في هذا المضمار؛ حيث تلعب هيئة الأوراق المالية والسلع دوراً رئيسياً ومحورياً في تعزيز استراتيجية الحكومة في جعل دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي. وتتمثل أهداف هيئة الأوراق المالية والسلع- كونها الجهة الرقابية على أسواق رأس المال- في هذا الصدد فيما يلي:

- وضع إطار تنظيمي لتسهيل نمو أسواق رأس المال الإسلامية في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- توفير بنية تحتية قوية وشفافة لتطوير منتجات وخدمات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه فإن الجهات المعنية المختلفة في الدولة بما فيها المصرف المركزي والهيئة والأسواق المالية والبنوك الإسلامية تعمل بالتعاون مع بعضها البعض بهدف الوصول إلى:

- تصميم أطر تنظيمية وإشرافي لمعالجة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية على النحو الملائم.
- استحداث قواعد جديدة تحكم حسابات المشاركة في الأرباح الاستثمارية والحوكمة الشرعية.
- تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للبنوك.

وعلى خط موازي فإن حكومة الإمارات العربية المتحدة تقوم في الوقت الحالي بدراسة إنشاء هيئة شرعية موحدة تكون بمثابة الحكم والفيصل فيما يختص بالفقه القانوني في التمويل الإسلامي. ويكون أمام هذه الهيئة هدف رئيس يتمثل في وضع مبادئ توجيهية وسياسات ولوائح للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أخيراً وليس آخراً.. فإن هذا الطرح استهدف تقديم لمحة سريعة لتبيان خصوصية الإطار الرقابي والإشرافي على الصناعة المالية الإسلامية والكشف عن ملامح الدور الذي تقوم به هيئة الأوراق المالية والسلع في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية محلياً ودولياً. وأمل من المتابعين والمختصين المشاركة في إثراء هذا الحوار المهم بأفكارهم ومرئياتهم بما يسهم في المضي قدماً على درب الارتقاء بالمنظومة التشريعية والرقابية لأسواق المال الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة لها.